لازم الكذب والشرطية الصادقة قد تتركب من الصادقين ومن الكاذبين ومن مقدم كاذب وتال صادق بخلاف العكس **قول** الشارح واعلم اعلم ان الحكماء ذهبوا الى ان الممكن ما لم يجب صدوره عن مؤثره لم يوجد لانه لو لم يجب ليبقى على امكانه اذ لا وجه لانتهائه واذا كان باقيا عليه لم يمتنع الطرف الاخر فيحتاج الى مرجح ولا يتسلسل لانه محال فلا بد من الانتهاء الى الوجوب وهو الوجوب السابق على وجود الممكن لانه وجب اولا فوجد فاذا وجد يلحقه بسبب الوجود وجوب اخر لانه اذا وجد فحال وجوده لا يقبل العدم والا يلزم ان يكون موجودا ومعدوما معا في زمان واحد وهو محال وما لا يقبل العدم فهو واجب وهو الوجوب اللاحق لانه يلحقه بعد الوجود فالوجوب ان عرضا للممكن لا من ذاته بل الاول باعتبار وجوب سببه والثاني باعتبار وجوده **قول** الشارح لانه ان اريد بقوله ان سبق الوجوب على الوجود واما زمانا او ذاتا لانه ما عداها من اقسام السبق غير متصور ههنا فان اريد الاول يلزم وجوب وجود الشئ حال عدم ذلك الشئ وهو محال لان ثبوت شئ لشئ آخر فرع ثبوت المثبت له ولان الوجود اعم مطلقا من وجوب الوجود وانتفاء العام يستلزم انتفاء الخاص فكيف يتصور سبقه على الوجود بالزمان ولان وجوب وجود الشئ لو ثبت حال عدم ذلك يلزم ان يكون موجودا ومعدوما معا في زمان واحد مما يلزم ايضا اما تحقق المعلول بدون علته التامة واما تخلف المعلول عن علته التامة الموجودة وهو العلة التامة للوجوب فنقول لا نسلم الاستحالة بل يقول يجوز ان يكون ذلك الوجوب كالحسن الشرعي عند الاشعري مقدما بالزمان على الوجود ومتعلقا به من غير ان يكون صفة له لانا نقول هذا ليس بمذهبهم بل هو مخالف له على ما عرفته

انفا

انفا في القول السابق وان اريد الثاني فهو اما مع العلة الناقصة او التامة فان كان مع الناقصة فلا يتصور الوجود معها فضلا عن وجوبه معها لا يقال ان الجزء الاخير من العلة التامة لا ينفك عنه المعلول لانا نقول ان وجود المعلول ليس بنه وان كان مستلزما له وان كان مع التامة فلا يتصور ان يكون جزء منها ضرورة انه معلول لها كالوجود فمن نظر انه يجوز ان يكون الوجوب كالعلة المادية جزء من العلة التامة باعتبار ومن المعلول باعتبار آخر وايضا يجوز ان يكون الوجوب معلولا لعلة تامة وهي مع ذلك الوجوب علة تامة اخرى للوجود والحاصل على راي الشارح المحقق ان لا تعدد في الوجوب وهو ليس الا الوجوب اللاحق المقارن للوجود اذ لا يخفى عليك ان الوجوب يعني اللزوم لان وجود الممكن لازم لعلته التامة فاللزوم صفة اللازم وهو الوجود والصفة متأخرة عن موصوفها ولان اللزوم نسبة بينهما والنسبة محتاجة الى المنتسبين فان قيل ان اللازم لا يصير لازما ما لم يتحقق اللزوم فلنا هذا توقف عليه في كونه لازما وهو وصف الوجود والكلام في سبق اللزوم على نفس وجود الممكن فتدبر فانه تزل فيه اقدام من وجهين وبه يزاح الحق عن الباطل وتعقل ثم العقل الى اخوه نظير مذكور لزيادة توضيح الحق الحقيق بالقبول والمراد من المضايق المتقابلان تقابل التضايف مطلقا **قول** المحشي حاصلها فمن نظر انه يجوز ان يكون للممكن علة يكون وجوده اولى عند وجودها وعدمه اولى عند عدمها وهو لا ينافي عدم اولويته كل من طرفيه بالنظر الى ذاته وجوابه ان الممكن لا يوجد بدون علة يجب وجوده عند وجودها والا يلزم وجوده بدون تعلق ارادته تعالى به اذ يجاز تخلف المراد عنها وكل منهما باطل قطعا وتقريره في البطلان يوجب بسط الكلام في غير محله فلذا لم نذكره ههنا وهذا الكلام منطبق على مذهب جمهور المتكلمين من ان الوجود

Copyright Imam Sadiq University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)